



عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد

رئيس مجلس الإدارة

”ركز البنك في العام 2019م على التوسع
في تقديم حلول التقنية الرقمية عبر
خدمات البنك المصرفية الشخصية، وكافة
خدمات البنك الأخرى.“

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يدرك البنك التوقعات الاقتصادية الايجابية لاقتصاد المملكة على المدى المتوسط والطويل. إذ تواصل حكومتنا الرشيدة تنفيذ تدابير تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإتاحة قدر أكبر من المشاركة في الأنشطة والجوانب المجتمعية. ومن جهة أخرى، شكلت المرحلة الثانية والأخيرة لانضمام المملكة إلى مؤشر MSCl للأسواق الناشئة دليلاً على سعي المملكة الجاد للترحيب بالمستثمرين الأجانب، كما شهد العام 2019م انضمام بنك البلاد إلى هذا المؤشر، عبر السوق المالية السعودية "تداول" وشكل وزن البنك 2.8% من إجمالي قيمته. كما أن قيادة المملكة لمجموعة ال 20 في العام 2020م يعد دليلاً قوياً على ما تشهده المملكة من تطور كبير واعتراقاً متنامياً على مستوى العالم بما تملكه من إمكانيات متميزة كشريك تجاري واستثماري، وإقراراً بما توفره من فرص التعاون التي تتيحها في قطاعات عديدة، مما يعد مؤشراً إيجابياً لتوقعات تطور وازدهار المملكة وساكنيها في المستقبل - تماشياً مع رؤية المملكة 2030. وفيما يستجيب الاقتصاد للخطط التحفيزية التي أطلقتها الحكومة، فإن البنك يتطلع إلى تحقيق مزيد من النمو في مجال الخدمات المصرفية الموجهة للشركات، والتي تشكّل حوالي نصف محفظة التمويل للبنك.

وعلى الرغم من كون البنك لا يصنف ضمن كبرى المصارف المحلية في المملكة، إلا أنه أثبت استحقاقه وجدارته وتواجهه من خلال مواصلة النمو والتوسع في نطاق تواجده الجغرافي وتنوع وشمول الخدمات التي يقدمها.

ويسعى البنك لاستغلال الفرص لخلق وتطوير بيئة عمل أفضل لمنتسبيه مما يشكل تحفيزاً إضافياً لهم يحثهم على زيادة كفاءة العمل ورفع مستوى الانتاجية والخدمة والاداء. وفي هذا الخصوص، اعتمد البنك على جعل اهدافه للعام 2020م تتمحور حول تفعيل الاستفادة من قنواته وشبكة علاقاته وخبراته، بما يساهم في دعم نموه المستدام وتحسين مصادر إيراداته محلياً ودولياً، باعتماد البنك شريك أعمال موثوق، وفق ما تدل عليه التصنيفات العالمية التي حققها، من خلال المساهمة في دعم تحقيق المملكة لأهدافها الاقتصادية كبرنامج التنمية الوطني، من خلال عدة جوانب أهمها دعم وتعزيز نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الفرصة للمواطنين لامتلاك منازل خاصة بهم. ومن أهم ما تم في هذا الصدد عقد البنك اتفاقية مع

أما بعد، يسرّني أن أقدم لكم بالنيابة عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي لبنك البلاد عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019م. وكما تُظهر البيانات المالية وتحليلات الأعمال في هذا التقرير، فقد نجح البنك مجدداً في تسجيل أداء قوي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 15% مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 3,945 مليون ريال سعودي. كما سجل صافي الربح قبل الزكاة ما قيمته 1,387 مليون ريال سعودي، بنسبة تحسن قدرها 25% مقارنة بالعام الماضي.

تشهد المملكة طلباً متنامياً على توفير الخدمات المالية عبر منصات رقمية، ويتوقع عملاء البنوك المحلية في المملكة تقديم خدمات وإمكانيات تضاهي تلك التي توفرها البنوك في الدول المتقدمة. ومن هذا المنطلق ركز البنك في العام 2019م على التوسع في تقديم حلول التقنية الرقمية عبر خدمات البنك المصرفية الشخصية، وكافة خدمات البنك الأخرى واعتباره نشاطاً جوهرياً - بوصفه أحد الركائز التي تقوم عليها استراتيجية البنك المستقبلية-. ولا تقتصر هذه الظاهرة على السوق المحلية فحسب، بل يشهد قطاع الخدمات المصرفية حول العالم تغيرات ملموسة تتمثل في دخول منافسين جدد قادرين على توفير خدمات مالية على درجة عالية من الانسيابية والكفاءة تمنح للمتعاملين، وخاصة الأفراد، قدرًا كبيرًا من الراحة والسهولة. ومن هذا المنطلق حرص البنك على مواكبة هذه التطورات لكي يتمكن من حماية منجزاته ومواصلة توسع أنشطته وزيادة وتميز منتجاته. فبذلت إدارة البنك جهداً كبيراً للاستثمار المكثف في هذا الجانب، بالإضافة إلى تطوير شبكة الفروع لتوفير مزيد من الخيارات للعملاء الراغبين بالحصول على خدمات بنكية شخصية، وهي ميزة نالت تقدير عملاء البنك ورضاهم.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" تتيح لرواد المشاريع تنمية أعمالهم. كما أطلق البنك خلال هذا العام العديد من المبادرات التي تعكس دعمه للمجتمعات التي يخدمها، من النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وسيتم في هذا التقرير عرض لهذه المبادرات بمزيد من التفصيل.

اسمحوا لي، بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وعن الإدارة التنفيذية وكافة سفراء وسفيرات البنك، أن أعبر عن عميق الشكر والامتنان -لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما يقدمانه من دعم وتوجيه وقيادة حكيمة لقطاع البنوك في المملكة. كما أود أن أتقدم بالشكر لوزارة المالية ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، على ما يقدمونه من دعم للبنك في إطار جهود الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة التي تضمن استقرار النظام المصرفي بالمملكة.

كما أتقدم لمساهمي البنك وشركائه وعملائه بخالص الشكر والامتنان لولائهم المستمر وثقتهم الراسخة.

وختاماً، أوجه جليل الشكر والعرفان لسفراء وسفيرات البنك على ثقتهم وعطائهم وإخلاصهم، وجهودهم الدؤوبة يوماً بعد يوم بما يضمن نجاح البنك وتقدمه وتنميته المستدامة.